

قرار رقم 381 مؤرخ في 16 مارس 2020 متضمن الغلق المؤقت و بصفة
إحترازية لكافة الأسواق الأسبوعية المتواجدة عبر تراب ولاية مستغانم للحد من بؤرة
انتشار فيروس كورونا " COVID 19 " .

إن والي ولاية مستغانم ،

- بمقتضى الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم،
- بمقتضى الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم،
- بمقتضى القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة و التنمية المستدامة،
- بمقتضى القانون رقم 02/04 المؤرخ في 2004/06/29 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية،
- بمقتضى القانون رقم 08/04 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية،
- بمقتضى القانون رقم 03/09 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش،
- بمقتضى القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية،
- بمقتضى القانون رقم 07/12 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية لاسيما المادة 114 منه،
- بمقتضى القانون رقم 11/18 المؤرخ في 2018/07/02 المتعلق بالصحة،
- بمقتضى القانون رقم 02/19 المؤرخ في 2019/07/17 المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق و الفزع،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2018/06/10 المتضمن تعيين السيد سعيدون عبد السميع واليا لولاية مستغانم،
- بمقتضى المرسوم رقم 252/65 المؤرخ في 1965/10/14 المتضمن منح الرخص الخاصة بمحلات بيع المشروبات،
- بمقتضى المرسوم رقم 59/75 المؤرخ في 1975/04/29 المتعلق بالتنظيم الإداري الخاص بمحلات بيع المشروبات،
- بمقتضى المرسوم رقم 60/75 المؤرخ في 1975/04/29 المتعلق بالمناطق المحمية،
- بمقتضى المرسوم رقم 36/76 المؤرخ في 1976/02/20 المتعلق بالحماية من أخطار الحريق و الفزع في المؤسسات الخاصة بإستقبال الجمهور،
- بمقتضى المرسوم رقم 215/94 المؤرخ في 1994/07/23 الذي يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية و هيكلها،
- بمقتضى المرسوم رقم 265/95 المؤرخ في 1995/09/06 الذي يحدد صلاحيات مصالح التقنيين و الشؤون العامة و الإدارة المحلية و قواعد تنظيمها و عملها،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 111/12 المؤرخ في 2012/03/06 الذي يحدد شروط و كفاءات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية.
- بمقتضى المرسوم رقم 234/15 المؤرخ في 2015/09/29 الذي يحدد شروط و كفاءات ممارسة الأنشطة و المهن المنظمة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

- بناء على التعليمه الوريه المؤرخه في 2020/03/15 الصادره عن وزارة الداخليه والجماعات المحليه والتهيئه العمرانيه و المتعلقة بالتدابير الإحترازية للوقايه و مكافحه إنتشار فيروس كورونا.
- بناء على التوصيات المنبثقة عن إجتماع لجنة الأمن للولاية في جلستها ليوم 2020/03/16 .

بإقتراح من السيد مدير التنظيم و الشؤون العامة
- يقرر -

المادة الأولى: في إطار الحفاظ على صحة المواطن و الوقاية من مخاطر إنتشار بؤرة فيروس كورونا " COVID 19"، يؤمر بالغلق المؤقت وبصفة إحترازية لكافة الأسواق الأسبوعية لبيع السيارات و الماشية و الخضر و الفواكه المتواجدة عبر تراب الولاية .

المادة 02: تحدد مدة الغلق المؤقت بشهر واحد (01) ابتداء من تاريخ إمضاء هذا القرار.

المادة 03: يبلغ هذا القرار للمعنيين و ينشر عبر كل الوسائل الإعلامية المتاحة بما فيها الإذاعة و التلفزيون.

المادة 04: كل مخالفة لأحكام هذا القرار تعرض مرتكبها لتطبيق العقوبات الإدارية و الجزائية المنصوص عليها قانونا .

المادة 05: يكلف السادة الأمين العام للولاية، مدير التنظيم و الشؤون العامة، مندوب الأمن للولاية، مدير التجارة للولاية، مدير المصالح الفلاحية للولاية، مدير الحماية المدنية، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، رئيس الأمن الولائي و قائد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في مجموعة العقود الإدارية للولاية.

الوالي

الوالي

شفيقون عبد السميع

